



الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦)
فاكس ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢٦)
صندوق بريد ٩٤٠٧٤٣
عمان ١١١٩٤ الأردن

الرقم : ١-٣-١٦-٤٦

التاريخ : ٢٥/٣/٢٠١٧ - JMRPC - ASSEMBLY DECISION

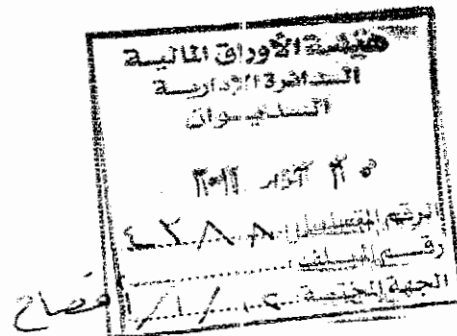
المادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

إشارة إلى كتابكم رقم ١٥٤/١/١٢ تاريخ ٢٠١٠/١/١٢ أرفق لكم نسخة مصدقة حسب الأصول من محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة المعتمد من قبل مراقب الشركات بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

إبراهيم الظاهر
المدير العام



الاستاذ
اليوم
ع
٢/٢٠



الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف: ٥٦-١٤١٧ (٩٦٢٦+)

فاكس: ٥٦-١٥٤٢ (٩٦٢٦+)

صندوق بريد: ٩٤-٧٤٣

عمان ١١١٩١ الاردن

صورة طبق الاصل
دائره مراقبه الشركات

معرض اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع عشر

بتاريخ 2011/3/10

بناء على الدعوة الموجهة لمساهمي الشركة، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري اجتماعها العادي الرابع عشر في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 2011/3/10 في قاعة الاجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة عطوفة السيدة خلود السقاف نائب محافظ البنك المركزي الأردني رئيسة مجلس إدارة الشركة وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسى للمساهمين. وحضر الاجتماع الدكتور أيمن الشرايري مندوب مراقب عام الشركات.

وفي بداية الاجتماع أعلن مندوب مراقب عام الشركات بأن النصاب القانوني للاجتماع متوفر وأن الجلسة قانونية بحضور (12) مساهم من أصل (16) يحملون أسهماً بالأصالة (4,150,000) سهم وتشكل ما نسبته 83% من رأس مال الشركة البالغ (5,000,000) دينار وبحضور (10) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (11) عضواً وحضور مدققى حسابات الشركة المهنيون العرب، وأنه تم إرسال الدعوات للمساهمين والنشر وفق أحكام القانون.

بدأت رئيسة الجلسة بالترحيب بالدكتور أيمن الشرايري مندوب مراقب عام الشركات وبمدققي الحسابات - المهنيون العرب- وبممثلي الهيئة العامة ووسائل الإعلام، ثم قامت بتعيين السيد سعد عبد الرزاق البشتاوي - مدير دائرة قطاع الأعمال في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الاقتراح والتثنية بالموافقة على تعيين السيد عادل إبراهيم أسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل - والسيد محمد صالح الصرايرة - ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - مراقبين لفرز الأصوات. كما أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال بعد أن تمت الموافقة على الاقتراح بدمج البندين 2، 4 من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدققى حسابات الشركة.

٥٥٤٤٢
٢٠١١/٤/١٧

وجرت وقائع الاجتماع على النحو التالي :-

أولاً: إقرار محضر اجتماع الهيئة لعامة السابق:-

تم إقرار محضر اجتماع الهيئة العامة السابق الذي عقد بتاريخ 2010/2/25 والمرسئ للمساهمين، وذلك نظراً لعدم وجود أية ملاحظات.

ثانياً: تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المنتهية في 2010/12/31:

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31

وقد استفسر السيد سهراب عويس - ممثل بنك الأردن - عن :-

- 1- زيادة بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة في عام 2010 عن عام 2009.
وقد أوضحت السيدة خلود السقاف رئيسة مجلس إدارة الشركة - بأنه تم تكليف أعضاء مجلس الإدارة بعدد من اللجان- وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية المتعلقة بالحاكمة المؤسسية - دون أن يتم دفع بدل تنقلات للأعضاء عن اجتماعات هذه اللجان، ولذلك تمت زيادة بدل تنقلات للأعضاء.
- 2- عدم تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها في سوق عمان المالي.
وأفاد السيد عويس بأنه يأمل بأن يكون للبنك المركزي الأردني دور في تنشيط سوق رأس المال وبحيث يتم تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها.

وقد أوضحت السيدة السقاف بأن أسهم الشركة مدرجة في السوق الثاني وأن المساهمين في الشركة هم شخصيات اعتبارية وعددهم (16) مساهماً وأن أهداف الشركة تنموية وليست ربحية. وأن تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها يخضع لتشريعات النافذة ولقوى العرض والطلب في السوق.

كما أفادت السيدة السقاف بأن سوق السندات بشكل عام ضعيف ويحتاج إلى جهود وبرامج مكثفة من قبل القطاعين العام والخاص لتثقيف الجمهور بأهمية الاستثمار في السندات وأن البنك المركزي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية يسعى بشكل جدي لتطوير سوق رأس المال.

ولم يكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات أخرى.

وجرت وقائع الاجتماع على النحو التالي :-

أولاً: إقرار محضر اجتماع الهيئة لعامة السابق:-

تم إقرار محضر اجتماع الهيئة العامة السابق الذي عقد بتاريخ 2010/2/25 والمرسل للمساهمين، وذلك نظراً لعدم وجود أية ملاحظات.

ثانياً: تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المنتهية في 2010/12/31:

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وقد استفسر السيد سهراب عويس - ممثل بنك الأردن - عن :-

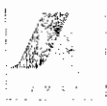
- 1- زيادة بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة في عام 2010 عن عام 2009. وقد أوضحت السيدة نلود السقاف رئيسة مجلس إدارة الشركة - بأنه تم تكليف أعضاء مجلس الإدارة بعدد من اللجان - وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية المتعلقة بالحاكدية المؤسسية - دون أن يتم دفع بدل تنقلات للأعضاء عن اجتماعات هذه اللجان، ولذلك تمت زيادة بدل تنقلات للأعضاء.
- 2- عدم تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها في سوق عمان المالي.

وأفاد السيد عويس بأنه يأمل بأن يكون للبنك المركزي الأردني دور في تنشيط سوق رأس المال وبحيث يتم تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها.

وقد أوضحت السيدة السقاف بأن أسهم الشركة مدرجة في السوق الثاني وأن المساهمين في الشركة هم شخصيات اعتبارية وعددهم (16) مساهماً وأن أهداف الشركة تنموية وليست ربحية. وأن تداول أسهم الشركة وأسناد القرض الصادرة عنها يخضع للتشريعات النافذة ولقوى العرض والطلب في السوق.

كما أفادت السيدة السقاف بأن سوق السندات بشكل عام ضعيف ويحتاج إلى جهود وبرامج مكثفة من قبل القطاعين العام والخاص لتتقيد الجمهور بأهمية الاستثمار في السندات وأن البنك المركزي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية يسعى بشكل جدي لتطوير سوق رأس المال.

ولم يكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات أخرى.



ثالثاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الرابع عشر عن السنة المالية 2010 وخطبة عمل الشركة لسنة 2011 والمصادقة عليهما، والإطلاع على بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية كما في 2010/12/31 والمصادقة عليها وإبراء ذمة مجلس الإدارة:

أوضحت رئيسة الجلسة بأن تأسيس هذه الشركة جاء بمبادرة من الحكومة وبدعم من البنك المركزي الأردني لخدمة قطاع الإسكان الذي يعد واحداً من أبرز قطاعات الاقتصاد الوطني. كما أن الشركة تشكل حلقة هامة من حلقات ربط السوق النقدي بسوق رأس المال حيث أن الهدف الرئيسي هو توفير التمويل - متوسط وطويل الأجل - للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح قروضاً سكنية من مصادر أموال الشركة المختلفة والتي من أهمها بيع إصداراتها من أسناد القرض في سوق رأس المال المحلي.

كما أوضحت بأن آلية عمل الشركة المتمثلة بإعادة تمويل القروض السكنية تمكن هذه المؤسسات من إدارة موجوداتها ومطلوباتها بكفاءة من خلال المواءمة بين آجال مصادر واستخدامات أموالها.

رئيس الجلسة الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني والجهاز المصرفي على دعمهم لمسيرة الشركة. كما قدمت الشكر لمدير عام الشركة ولكافة العاملين فيها على الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق نتائج وأهداف الشركة، داعية الله العلي القدير أن يوفق الجميع على حمل المسؤولية وأداء الأمانة وخدمة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني المعظم.

بعد ذلك طلبت رئيسة الجلسة من المدير العام إيجاز ما جاء بالنقرير السنوي والبيانات المالية المتعلقة بالعام 2010.

استعرض المدير العام أهم إنجازات الشركة، وذكر بأن الشركة قامت خلال عام 2010 بتوقيع (10) اتفاقيات مع (5) مؤسسات مالية تم بموجبها قيام الشركة بمنح البنوك قروضاً بمبلغ (65) مليون دينار لإعادة تمويل قروض عقارية ممنوحة من قبل تلك البنوك. وبذلك يصبح عدد اتفاقيات قروض إعادة التمويل التي أبرمتها الشركة منذ تأسيسها ولغاية 2010/12/31 ما مجموعه (140) اتفاقية بمبلغ إجمالي قدره (539.146) مليون دينار.



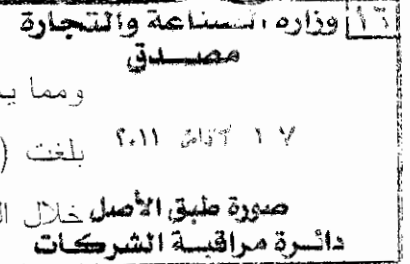
وقامت الشركة خلال عام 2010 بإصدار أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي بقيمة اسمية (73.750) مليون دينار. وبذلك ارتفع حجم أسناد القرض التي أصدرتها الشركة منذ تأسيسها وحتى تاريخ 2010/12/31 إلى (628.950) مليون دينار.

وأوضح أن اسناد القرض المصدرة عن الشركة مضمونة بموجودات الشركة التي من ضمنها قروض إعادة التمويل الممنوحة للبنوك والمضمونة برهونات عقارية محولة أصولياً لأمر الشركة، ولا تقل القيمة المتبقية لهذه الضمانات عن (120%) من قيمة قروض إعادة التمويل الممنوحة من قبل الشركة، مع اشتراط ان لا تكون هناك أية أقساط مستحقة على القروض العقارية المعاد تمويلها.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد أوضح المدير العام ما يلي :-

1- انخفض رصيد قروض إعادة التمويل الممنوحة من قبل الشركة للبنوك بمبلغ (38.005) مليون دينار وبنسبة 20% ليصل إلى (150.113) مليون دينار مقارنة مع (188.118) مليون دينار في نهاية العام السابق.

ومما يجدر ذكره أن مجموع قروض إعادة التمويل التي تم منحها خلال العام بلغت (65) مليون دينار في حين بلغت القروض التي تم تسديدها للشركة (103.005) مليون دينار.



علماً بأن الضمانات لصالح الشركة تبلغ قيمتها (203) مليون دينار، معظمها سندات رهونات عقارية محولة أصولياً لصالح الشركة وبعضها سندات صادرة عن الخزينة أو بكفالتها مرهونة حسب الأصول لدى البنك المركزي الأردني لصالح الشركة.

2- انخفض رصيد اسناد القرض المصدرة عن الشركة بمبلغ (29) مليون دينار وبنسبة 17% ليصل إلى (140.750) مليون دينار مقارنة مع (169.750) مليون دينار في نهاية العام السابق.

ومما يجدر ذكره أن قيمة الاسناد المصدرة خلال العام بلغت (73.750) مليون دينار في حين بلغت الاسناد المسددة خلال العام (102.750) مليون دينار.

وتمنى المدير العام أن يوفق الله الجميع لتحقيق تلك الأهداف آملاً للقاء في اجتماع الهيئة العامة القادم وقد تحقق للجهاز المصرفي الأردني المزيد من القوة والنجاح برعاية البنك المركزي الأردني، مقدراً للحكومة دعمها الدائم للدور الذي تقوم به الشركة منتهزاً هذه المناسبة لتقديم الشكر إلى سيادة الشريف فارس شرف محافظ البنك المركزي وإلى عطف السيدة خلود السقايف نائب محافظ البنك المركزي رئيسة مجلس إدارة الشركة وإلى العاملين في البنك المركزي على رعايتهم واهتمامهم المتواصل في تعزيز دور الشركة.

بعد ذلك، أتاحت رئيسة الجلسة المجال للمساهمين للاستفسار والمناقشة. وحيث لم يملك أية استفسارات، تم بالإجماع الإقرار والمصادقة على البندين (2 و4) من مصادق دخول الأعمال وتبرئة ذمة مجلس الإدارة.

وعليه فقد أقرت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي وعشر عن السنة المالية 2010 وخطة عمل الشركة والمصادقة على البيانات المالية للشركة كما في 2010/121/31 والموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 16% من رأس المال وإبراء ذمة مجلس الإدارة.

رابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وتحديد أتعابهم: وافقت الهيئة العامة على إعادة انتخاب المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية) لتدقيق حسابات الشركة لعام 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الاجتماع شكرت رئيسة الجلسة السادة الحضور، كما شكرت مجلس الإدارة ومدير عام الشركة وموظفيها على جهودهم وأعلنت انتهاء الجلسة في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم نفسه.

رئيسة الجلسة

خلود السقايف

مندوب مراقبي عام الشركات

د. أيمن الشرايري

مكتب الجلسة

معد البشتاوي